مجلة الإقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية

موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.eg
متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

الشركات العابرة للحدود وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية فى هونج كونج

السيد خضر محمد محمد إسماعيل *[1] و فاطمة أحمد الشربينى[2]

[1] كلية الدراسات الآسيوية العليا قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية
[2] كلية التكنولوجيا والتنمية جامعة الزقازيق

الملخص

إن ما يميز الشركة العابرة للحدود هو أنها تعمل تحت سيطرة مركزية موحدة وفي إطار إستراتيجية عامة كلية تهدف إلى زيادة أرباح الشركة الأم ومن ثم فإن نشاط الشركات الوليدة في المجالات المختلفة لا يتحدد وفقا لمقتضيات السياسات القومية للدول المضيفة وهذه الأخيرة ليست لها السيطرة الكاملة على القطاعات الاقتصادية التي تهيمن عليها الشركات الولية العاملة داخل أرضيها وتلجا الشركة العابرة للحدود إلى سياسة نقل الأرباح بين الشركات الوليدة عن طريق التحكم والتلاعب في أسعار السلع الوسيطة والخدمات التي تتبادلها هذه الشركات وهذه الأسباب متعددة أهمها الحد من الأعباء الضريبة للمشروع المتعدد القوميات التي تفرضها الدول المضيفة على نشاط الشركات الوليدة وهذا الهدف زيادة أرباح المشروع ولتحقيق ذلك تلجا إلى استغلال الاختلافات القائمة بين الأنظمة الضريبة في الدول المضيفة للتهرب من الضرائب ولزيادة أربحها الصافية وتعمد أيضا إلى استغلال التناقضات بين الأنظمة المالية والنقدية المتعددة على المستوى العلي من أجل فرض إستراتيجيتها عاملان أساسيان أوله تجنب مخاطر تقلبات أسعارصرف العملات المختلفة بل والعمل على استغلال هذه التقلبات لصالحها بقدرالإمكان وثانيتها البحث على أرخص المصادر المالية لتمويل نشاط شركتها الوليدة المتناثرة في مختلف أنحاء العالم . وكما أصبحت تعد همزة وصل بين الدول مما أدى إلى الارتقاء في العالقات الدولية بين الدول فيما بينها أو حتى بينها وبين باقي الفاعلين على الساحة الدولية، وهذا راجع لإكتساح الشركات مجال السياسة مما جعل الدول الأم تستغل هذا الموقف وتقوم بالسيطرة على بعض الدول بطرق غير مباشرة وتكون بمثابة المزود لها بكل أنواع المواد الأولية بأقل التكاليف وأقل الخسائر وأسهل الطرق وهذا لزيادة الإنتاج في مختلف المنتجات الضرورية التي يحتاجها السوق الدولي .

الكلمات الدالة : الشركات الوليدة ،الإصلاح الاقتصادى ،الشركات العابرة للحدود، السياسات الاقتصادية ،المواد الأولية والتكاليف

المقدمة

تعد الشركات العابرة للحدود أحد العوامل الرسمية والأساسية في العلاقات الدولية لما تلعبه من دور أساسي وحاسم فى تدعيم ودعم التحول فى اقتصاد هونج كونج القائم على التخطيط المركزى والتحول نحو آليات السوق والارتكازعلى حرية المنافسة الاقتصادية ،حيث استطاعت التوغل داخل الدول وكما لها تأثير ذو حدين إيجابي وأخر سلبي على الدول من الناحية الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية والثقافية ، كما شهد المجتمع الدولي تحولات عميقة في مختلف الميادين،وخاصة الدول النامية التي تقوم بالنضال من آجل التقدم وذلك عن طريق تجميع إمكاناتها وطاقاتها من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية ليس اختيارا منها بل فرضا عليها من آجل مصلحتها ،حيث أنه قد يزداد الأمر سوءا إن لم تتبع هذه السبل فقد تساهم في زيادة الهوية بينها وبين الدول المتقدمة وهذا ما تطمح إليه الدول المتطورة وذلك للبقاء في صدارة الدول المتقدمة من كل النواحي الاقتصادية والصناعية والسياسية والعسكرية.

تشكل مجموعات الشركات العابرة للحدود التغيرالقانونى عن هذه الكيانات الاقتصادية الجديدة، حيث تتخذ الوحدات الإنتاجية شكل شركات وليدة أو تابعة تخضع كلها لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم التي تتولى إدارتها مركزيا في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة، مما جعلها تحتل مكانه مهمة في العالم وذات تأثير كبير على الصعيد الدولي وعضو فاعل في العلاقات الاقتصادية الدولية وفرض نفسها بقوة على كل صغيرة وكبيرة في الحياة الداخلية سواء للدول المضيفة أو دولة الأم بصفة خاصة والحياة الدولية بصفة عامة،وهذاما جعلها تحتل المراكز الأولى في التعاملات مع باقي الكيانات خاصة في المجال الاقتصادى والصناعى،وحتى السياسي، وإلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والتقنية للوصول إلى السوق العالمية واكتساحها حتى يمكنها من الاقتراب أكثرمن المستهلكين بغرض تحقيق أكبر نسبة من الأرباح بأقل قدرمن التكاليف، إلى أن غاية الدول النامية هوالاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الشركات من آجل تحقيق التنمية الاقتصادية [(i)].

تعد التجربة الاقتصادية فى هونج كونج من أهم التجارب فى العالم ،والتى قامت بتطبيق سياسات اقتصاد السوق الحر والمفتوح ،ووضع خطط حكومية لتعزيز النمو الاقتصادي،واستحوذت هذه التجربة على اهتمام العديد من الدول النامية أملا منها فى جعل هذه التجربة نموذجا يحتذى به من آجل تحقيق معدلات معقولة فى النمو الاقتصادى تنعش به اقتصاداتها .

ولاشك أن هذه التجربة مرت بمراحل عديدة استطاعت أن تحول اقتصادها إلى اقتصاد رأس مالى حر من خلال تشكيل منظومة اقتصادية تعتمد على تخفيض الضرائب التعريفات الجمركية على التجارة ، وأدت إلى تحولات كبيرة فى الاقتصاد ويتضح ذلك من خلال تحقيق معدلات النمو الاقتصادى ،وبدخول الشركات العابرة للحدود إلى السوق فى هونج كونج ،كما تعد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تلك الشركات عنصر مهم وفعال لرفع معدلات النموالاقتصادى فى هونج كونج .

تعتبرهونج كونج واحدة من أهم المراكزالاقتصادية الرائدة في العالم، وتعد واحدة من دول النمور الأسيوية الأربعة " تايوان، سنغافورة،هونج كونج، كوريا الجنوبية" وقد أُطلق عليهم دول النمور الأسيوية، لتحقيقهم معدلات عالية من النمو الاقتصادي والتصنيع السريع خلال فترة من بين الستينات والتسعينات، ثم تحولت هذه الدول إلى دول متقدمة بحلول القرن الحادي والعشرين [(2)].

مشكلة الدراسة

حققت هونج كونج نموا اقتصاديا سريعا ومرتفعا خلال العقود الأخيرة،رغم ذلك فقد كان هناك محددات وأسس وضعها النظام الاقتصادى فى هونج كونج والذى أدى بدوره إلى ارتفاع النموالاقتصادى الهائل ورفع مستوى معيشة الفرد والرفاهية والنهوض باقتصادها واستغلال ذلك الاستغلال الأمثل،الأمرالذى جعلها تتخطى العديد من الاقتصاديات العالمية،وتكمن مشكلة البحث فى محاولة فى تحديد أهمية الشركات العابرة للحدود فى التنمية الاقتصادية من خلال الإجابة عن التساؤل الآتى :

ما هودورالشركات العابرة للحدود وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية فى هونج كونج ؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث فى تحليل دورالشركات العابرة للحدود فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى هونج كونج ،وكذلك الاستثمارات الأجنبية ،وإلى الاهتمام السائد على المستوى العالمى بالشركات العابرة للحدود، حيث تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أهم ملامح ظاهرة العولمة أوالنظام الاقتصادي الجديد نظرا لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها عبرالحدود وقدرتها على تحويل الإنتاج والاستثمارعالميا وإقامة التحالفات الاستراتيجية،كما أنها توفر قاعدة بيانات تساعد متخذى القرارالاقتصادى،والتى أثرت بشكل مباشرعلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدى الفرد فى هونج كونج وارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية ، بل أثرت بشكل كبيرعلى الاقتصاديات العابرة للحدود ومنها :

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى: sayed.keder83@gmail.com
DOI: 10.21608/jaess.2021.204634

1- إثبات قدرة الدول النامية على التقدم والتطور ،الأمر الذى لم يعد قاصرا على الدول المتقدمة .
2- إضافة جديدة إلى عالم المعرفة والبحث العلمى ومساعدة الدول النامية للخروج من عنق الزجاجة والاستفادة بشكل كبير من الشركات عابرة الحدود فى زيادة الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية .
3- تسليط الضوء على صورة التعاون والاندماج والتكامل الاقتصادى بين هونج كونج والشركات العابرة للحدود .
4- تقييم دور الشركات العابرة للحدود فى التنمية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة فى هونج كونج .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على : .
1- دراسة تحليلية لماهية الشركات العابرة للحدود.
2- دراسة تحليلية لتحليل واقع الشركات العابرة للحدود فى هونج كونج .
3- دراسة تأثيرالشركات العابرة للحدود على الموراد الاقتصادية فى هونج كونج
4- التحليل الإحصائى والقياسى لبعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرعلى هونج كونج .

رابعا : تساؤلات الدراسة

1- ما هودورالشركات العابرة للحدود فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى هونج كونج ؟
2- هل أثرت تلك الشركات على البيئة الاقتصادية فى هونج كونج ؟
3- هل أثرت الشركات العابرة للحدود على بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة ؟
4- ما هى الاستراتيجية التى اعتمدت عليها الشركات العابرة للحدود،وكذلك الاستراتيجية التى اعتمدت عليها هونج كونج فى مواجهة تلك الشركات ؟
5- ماهو مستقبل النظام الاقتصادى فى هونج كونج فى ظل تنامى دورالشركات العابرة للحدود ؟

فروض الدراسة

تمتلك هونج كونج العديد من المقومات الاقتصادية مما جعلها قادرة على منافسة الاقتصاديات الكبيرة ،كما توجدعلاقة بين التطور فى دورالشركات العابرة للحدود ببعض المتغيرات الاقتصادية وتم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية :

1- توجد علاقة ارتباطية طردية بين "دور الشركات العابرة للحدود "وبعض المتغيرات الاقتصادية التالية " الواردات من السلع والخدمات"
2- توجدعلاقة ارتباطية طردية بين التطور فى استثمارات الشركات العابرة للحدود وبعض المتغيرات الاقتصادية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية : يتحدد الإطار المكانى للدراسة فى دولة هونج كونج والتى أصبحت نموذجا رائدا فى مجال جذب الشركات العابرة للحدود .
الحدود الزمانية : تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية من2000 - 2019

منهج الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطى وكذلك الأسلوب الوصفى التحليلى والقياسى حيث اعتمدت على وصف الأوضاع الاقتصادية فى هونج كونج،وكذلك وصف دورالشركات العابرة للحدود فى التنمية الاقتصادية فى هونج كونج ، خلال الفترة الزمنية من 2000 - 2019 ، كما استخدم البحث الأسلوب التحليلى فى تحليل دورالشركات العابرة للحدود على التنمية الاقتصادية فى هونج كونج ،ومصادرالبيانات،واعتمد الباحث فى دراسته على المصادر الثانوية مثل : الكتب والمجلات العلمية المتخصصة والدوريات والمقالات والأبحاث المنشورة ،ومواقع الإنترنت .

خطة الدراسة

الفصل التمهيدى : الإطار العام للدراسة
الفصل الأول : ماهية الشركات العابرة للحدود .
الفصل الثانى : تحليل واقع الشركات العابرة للحدود فى هونج كونج .
الفصل الثالث: تأثيرالشركات العابرة للحدود على الموارد الاقتصادية فى هونج كونج .
الفصل الرابع : دراسة قياسية لبعض المتغيرات على التنمية الاقتصادية فى هونج كونج
- ملخص الرسالة باللغة العربية
- ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
- النتائج والتوصيات

1- **الأهمية النسبية للعدد السكان بهونج كونج من عدد السكان بالصين**

يتضح من جدول رقم (1) وأشكال (1) ، (2) ، (3) تطورالأهمية النسبية للعدد السكان بهونج كونج من عدد السكان بالصين خلال الفترة (2000-2019) وبدراسة عدد سكان الصين حيث بلغ عام 2000 حوالى 1.26 مليارنسمة فى حين بلغ عدد السكان حوالى 1.39مليارنسمة عام 2019 بمعدل زيادة حوالى 10% وبلغ متوسط عدد السكان خلال الفترة حوالى 1.33 مليار نسمة فى حين بلغ الانحراف المعيارى حوالى 0.04 مليار نسمة ،وبدراسة عدد سكان هونج كونج حيث بلغ عام 2000 حوالى 6,67 مليون نسمة فى حين بلغ عدد السكان حوالى 7,51مليار نسمة عام 2019 بمعدل زيادة حوالى 11% وبلغ متوسط عدد السكان خلال الفترة حوالى 7,1مليون نسمة فى حين بلغ الانحراف المعيارى حوالى 0.2 مليون نسمة .

جدول 1. تطور الأهمية النسبية بهونج كونج من الصين لأهم المتغيرات خلال الفترة (2000-2019)

السنة	إجمالي السكان بالصين بالنسمة	إجمالي السكان بهونج كونج بالنسمة	الأهمية النسبية لسكان هونج كونج من سكان الصين	إجمالي الناتج المحلي بالمليار يوان بالصين	إجمالي الناتج المحلي بالمليار يوان بهونج كونج	الأهمية النسبية للناج المحلى بهونج كونج من الناتج المحلى الصينى
2000	1262645000	6665000	0.53	10028.01	1373.08	13.69
2001	1271850000	6714300	0.53	11086.31	1308.07	11.80
2002	1280400000	6744100	0.53	12171.74	1285.95	10.57
2003	1288400000	6730800	0.52	13742.20	1337.50	9.73
2004	1296075000	6783500	0.52	16184.02	1321.14	8.16
2005	1303720000	6813200	0.52	18731.89	1297.34	6.93
2006	1311020000	6857100	0.52	21943.85	1256.67	5.73
2007	1317885000	6916300	0.52	27009.23	1316.95	4.88
2008	1324655000	6957800	0.53	31924.46	1412.13	4.42
2009	1331260000	6972800	0.52	34851.77	1503.35	4.31
2010	1337705000	7024200	0.53	41211.93	1650.76	4.01
2011	1344130000	7071600	0.53	48794.02	1707.49	3.50
2012	1350695000	7150100	0.53	53858.00	1659.25	3.08
2013	1357380000	7178900	0.53	59296.32	1776.33	3.00
2014	1364270000	7229500	0.53	64356.31	1934.43	3.01
2015	1371220000	7291300	0.53	68885.82	2037.06	2.96
2016	1378665000	7336600	0.53	74639.51	2138.31	2.86
2017	1386395000	7391700	0.53	83203.59	2260.01	2.72
2018	1392730000	7451000	0.53	91928.11	2398.28	2.61
2019	1397715000	7507400	0.54	99086.51	2490.44	2.51
المتوسط	1333440750	7039360	0.53	44146.68	1673.23	5.52
الانحراف المعيارى	41441348.93	265358.70	0.00	28823.74	404.98	3.45
الحد الادنى	1262645000	6665000.00	0.52	10028.01	1256.67	2.51
الحد الاعلى	1397715000	7507400.00	0.54	99086.51	2490.44	13.69

المصدر: بيانات البنك الدولى 2020.

بدراسة الأهمية النسبية للعدد السكان بهونج كونج من عدد السكان بالصين خلال الفترة (2000-2019) حيث بلغت الأهمية النسبية للعدد السكان بهونج كونج من عدد السكان بالصين نحو 0,53% عام 2000 فى حين بلغت نحو0,54% عام 2019 بمعدل زيادة .

حوالى 1,8% وبلغ متوسط الأهمية النسبية للعدد السكان بهونج كونج من عدد السكان بالصين خلال الفترة حوالى 0,53 % فى حين بلغ الانحراف المعيارى حوالى 0.001 .يتضح مما سبق ارتفاع عدد السكان بشكل واضح نتيجة زيادة معدل النمو السكانى وهذا يشير إلى نتائج الإصلاح الاقتصادى من خلال زيادة عدد السكان وزيادة النسل لأن المورد البشرى من

أهم الموارد المستغلة أفضل استغلال أمثل فى الصين وبدراسة متوسط مصيب الفرد الصينى من المساحة تبين أن مساحة الصين تبلغ حولى 9.6 مليون كم2 ونبلغ مساحة الأراضى القابلة للزراعة 9.56كم ^{2} وبالتالى تبلغ كثافة عدد السكان على الوحدة الارضية (كم ^{2}) بالصين .

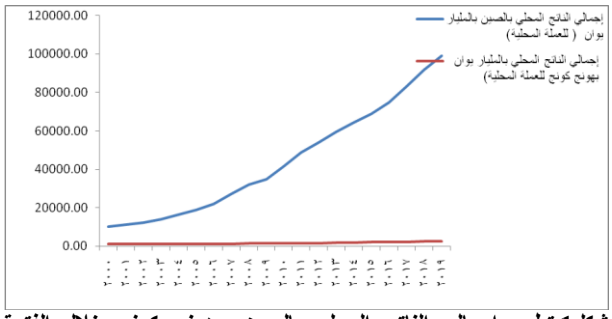

شكل1.تطور إجمالى الناتج المحلى بالصين وهونج كونج خلال الفترة (2019-2000)

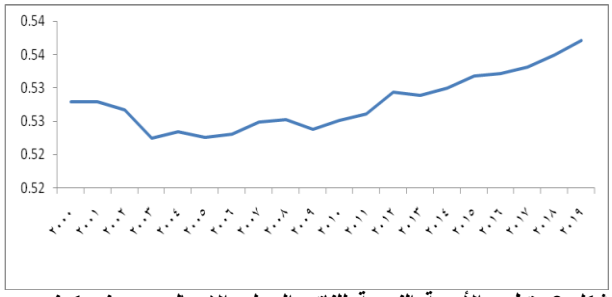

شكل 2. تطور الأهمية النسبية للناتج المحلى الإجمالى بهونج كونج من الناتج المحلى الإجمالى بالصين خلال الفترة (2019-2000).

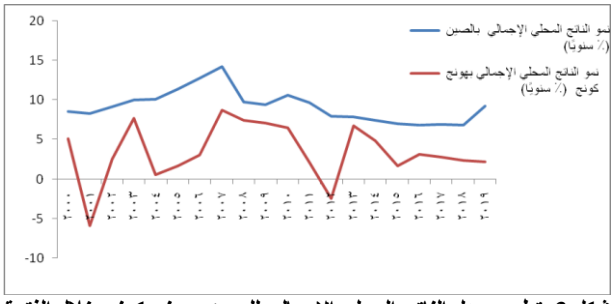

شكل 3. تطور معدل الناتج المحلى الاجمالى للصين بهونج كونج خلال الفترة (2019-2000)

النتائج والمناقشات

1- بدراسة تطورالأهمية النسبية للعدد السكان بهونج كونج من عدد السكان بالصين خلال الفترة (2000-2019) وبدراسة عدد سكان الصين بلغ عام 2000 حوالى 1.26 مليار نسمة فى حين بلغ عدد السكان حوالى 1.39مليار نسمة عام 2019 بمعدل زيادة حوالى 10% وبلغ متوسط عدد السكان خلال الفترة حوالى 1.33 مليار نسمة .
2- بدراسة الأهمية النسبية للعدد السكان بهونج كونج من عدد السكان بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019) حيث بلغت الأهمية النسبية للعدد السكان بهونج كونج من عدد السكان بالصين نحو 0,53% عام 2000 فى حين بلغت نحو0,54%عام 2019 بمعدل زيادة حوالى 1,8% وبلغ متوسط الأهمية النسبية للعدد السكان بهونج كونج من عدد السكان بالصين خلال الفترة حوالى 0,53 %.
3- تطور إجمالى الإنفاق القومى بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019) حيث بلغ إجمالى الإنفاق القومى بهونج كونج عام 2000 حوالى 16409,9مليارردولار فى حين بلغ حوالى35854,3 مليارردولارعام 2019 بمعدل زيادة حوالى 56,4 % وبلغ متوسط الإنفاق القومى خلال الفترة حوالى23239مليارردولاروبلغ الانحراف المعيارى حوالى7422مليار دولار هونج كونج.
4- تطور إجمالى الادخارالمحلى بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019) حيث بلغ الادخار المحلى بهونج كونج عام 2000 حوالى 42788مليارردولارفى حين بلغ حوالى 59323 مليارردولارعام 2019 بمعدل زيادة حوالى 20.4 % وبلغ متوسط الادخار المحلى خلال الفترة حوالى51169مليار دولار.
5- تطورالأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج خلال الفترة(2000-2019)حيث بلغت الأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج عام 2000 حوالى 126,3 % فى حين بلغ عام 2019حوالى 177,3% بمعدل زيادة حوالى 42%.
6- تطورالأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019) حيث بلغت الأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج عام 2000 حوالى 121,6 % فى حين بلغ عام 2019حوالى 175,5% بمعدل زيادة حوالى 41%.

التوصيات

1- تحديد حجم الأرباح ورأس المال الذي يسمح للشركات العابرة للحدود بتحويلة إلى الخارج وأن يتم التركيزعلى صادرات الدول النامية أولا.
2- توظيف نسبة كبيرة من الأيدى العاملة من مواطنى الدول النامية خاصة أو المضيفة لتلك الشركات للعمل معها مما يساهم فى انخفاض تسبة البطالة .
3- تعهد الشركات العابرة للحدود بالعمل في مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية للدول المضيفة وفقا لشروط يتم وضعها من قبل تلك الدول بدلا من تركيز تلك الشركات على مورد طبيعي غير متجدد كالنفط مثلا.

المراجع

إبراهيم الأخرس ، دور الشركات عابرة القارات فى الصين ، القاهرة ،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،2012.

إبراهيم نافع، الصين معجزة القرن العشرين ، ط(1) (القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ،1999).

بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر – دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011 ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، الجزائر ،2013.

جوتيار محمد رشيد، المسئولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسيات لحقوق الإنسان، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2009.

جارى بيرتاد وآخرون ،جنون العولمة ،ترجمة كمال السيد ،ط(1) (القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،2006).

جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ،رسالة دكتوراة فى اقتصاديات التجارة الخارجية ، كلية التجارة ، جامعة جلوان ، مصر ، 2002 .

رضا عبدالسلام ، محددات الاستثمار الأجنبى المباشر فى عصر العولمة ،(القاهرة ،دار السلام للنشر ،2005).

زياد محمد أبو ليلى ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك ،الأردن ، 2003 .

Economist Intelligence Unit , "The 12th Five-Year Plan : China's Economic Transition", An Economist Corporate Network (Shanghai) project for Tekes , May, 2011 .

Jane Golley and Ligang Song : Chinese economic reform and development: achievements, emerging challenges and unfinished tasks 2010 .

Ines THaal,bi Déterminants et impacts des IDE sur la Croissance économique en Tunisie,2013

Mahjouba ZAITER LAHIMER, L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économiques dans les pays en développement, Docteur en Sciences Economiques, l'Université Paris Dauphine, 2011

The 12th Five-Year Plan : China's Economic Transition, An Economist Corporate Network (Shanghai) project for Tekes , Economist Intelligence Unit May 2011 .

Wang Mengkui ,China's Economy, Beijing : China Intercontinental Press , 2004.

Wang Mengkui ,China's Economy, Beijing ، China IntercontinentalWorld Books Press 2004

Sharifa Jaddi, (The impact of multinational companies' investment on local development in the south-east of Algeria during 2006-2012) , Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Ouargla, Algeria, Algerian Economic Journal, Number 1, December 2014

Transboundary Companies and their Implications for Economic Development in Hong Kong

Mohammad, E. K. M. [1] and Fatima A. El Sherbini[2]

[1] College of Upper Asian Studies Department of Political and Economic Science Studies and Research
[2] Faculty of Technology and Development University of Zagazig

ABSTRACT

What distinguishes the cross-border company is that it operates under a unified central control and within the framework of an overall general strategy aimed at increasing the profits of the parent company. Therefore, the activity of the fledgling companies in various fields is not determined according to the requirements of the national policies of the host countries, and the latter does not have full control over the economic sectors Which is dominated by the primary companies operating within its territory, and the cross-border company resorts to the policy of transferring profits between the fledgling companies by controlling and manipulating the prices of intermediate goods and services exchanged by these companies. This nascent goal is to increase the profits of the project, and to achieve this, it resorted to exploiting the differences that exist between the tax systems in the host countries to evade taxes and to increase their net profits. It also intends to exploit the contradictions between the various financial and monetary systems at the high level in order to impose its strategy, two main factors, the first of which is to avoid the risks of currency exchange rate fluctuations. different, but rather work to exploit these fluctuations For her benefit as much as possible, her second is to search for the cheapest financial sources to finance the activity of her nascent company scattered all over the world. It has also become a link between countries, which led to the upgrading of international relations between countries, or even between them and the rest of the actors on the international scene. As a supplier of all kinds of raw materials at the lowest costs, least losses, and the easiest way, and this is to increase production in the various necessary products needed by the international market, which thanks to these companies opened the wide door for them, easy for them to enter and sweep them without trouble

---

[i]() إبراهيم الأخرس ، دور الشركات عابرة القارات فى الصين ،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،2012.

(2) محمد إبراهيم عوض الله ، التنمية الاقتصادية فى هونج كونج دراسة جغرافية ،رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، مصر،2014.